

ملحق كتاب
شرح العقيدة الواسطية
للعلامة محمد خليل هراس

بقلم
علوي بن عبد القادر السقاف

فصل في أنواع التوحيد

قال الطحاوي رحمه الله تعالى: (نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ، مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ).

الشرح: التوحيد يتضمَّن ثلاثة أنواع:

أحدها: الكلام في الصفات.

والثاني: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء.

والثالث: توحيد الإلهية، وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يُعْبَدَ وحده لا شريك له.

أما الأول: (.....).

وأما الثاني: وهو توحيد الربوبية؛ كالإقرار بأنه خالق كل شيء، وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، وهذا التوحيد حقٌّ لا ريب فيه، وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات؛ كما قالت الرسل فيما حكى الله عنهم: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؟!!

[وأما الثالث]: وهو توحيد الإلهية، المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له.

فإن المشركين من العرب كانوا يقولون بتوحيد الربوبية، وأنَّ خالق السماوات والأرض واحد؛ كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ

خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ ﴿﴾، ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿﴾... ومثل هذا كثير في القرآن.

ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم، بل كان حالهم فيها كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَنْتَبُونَ﴾ بما لا يعلم في السماوات ولا في الأرض سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿﴾.

فعلم أن التوحيد المطلوب هو توحيد الإلهية، الذي يتضمن توحيد الربوبية.

فصل في الجماعة والفرقة

قال الطحاوي رحمه الله: (وَنَرَى الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيِّغًا وَعَذَابًا).

الشرح: قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾.
وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.
وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾.
وقال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾، فجعل أهل الرحمة مستثنين من الاختلاف.

وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾.

وقال ﷺ: «إن أهل الكتابين افرقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفرق على ثلاث وسبعين ملة (يعني: الأهواء)، كلها في النار؛ إلا واحدة، وهي الجماعة». وفي رواية: قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي».

والأمور التي تتنازع فيها الأمة في الأصول والفروع، إذا لم تُردَّ إلى الله تعالى والرسول ﷺ؛ لم يتبين فيها الحق، بل يصير فيها المتنازعون على غير بيّنة من أمرهم: فإن رحمهم الله؛ أقرَّ بعضهم بعضاً، ولم يبع بعضهم على

بعض؛ كما كان الصحابة في خلافة عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد، فيُقر بعضهم بعضاً، ولا يعتدي، ولا يُعتدى عليه، وإن لم يُرحموا؛ وقع بينهم الاختلاف المذموم، فبغى بعضهم على بعض: إمّا بالقول؛ مثل تكفيره وتفسيقه، وإمّا بالفعل؛ مثل حبسه وضربه وقتله.

فالناس إذا خفي عليهم بعض ما بعث الله به الرسول: إمّا عادلون، وإمّا ظالمون؛ فالعادل فيهم: الذي يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء ولا يظلم غيره، والظالم: الذي يعتدي على غيره.

وأكثرهم إنما يظلمون، مع علمهم بأنهم يظلمون؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾.

وإلا، فلو سلكوا ما علموه من العدل؛ أقر بعضهم بعضاً؛ كالمقلّدين لأئمة العلم، الذين يعرفون من أنفسهم أنهم عاجزون عن معرفة حكم الله ورسوله في تلك المسائل، فجعلوا أئمتهم نواباً عن الرسول ﷺ، وقالوا: هذه غاية ما قدرنا عليه؛ فالعادل منهم لا يظلم الآخر ولا يعتدي عليه بقول ولا فعل؛ مثل أن يدّعي أن قول مقلّده هو الصحيح بلا حجة يبيدها، ويذم من خالفه من أنه معذور. اهـ.

فصل في الموالاة والمعاداة

قال الطحاوي رحمه الله تعالى: (والمؤمنون كلُّهم أولياء الرِّحْمَنِ، وأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتَّبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ).

الشرح: قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ. الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾.

الولي: من الولاية — بفتح الواو — التي هي ضدُّ العداوة؛ فالمؤمنون أولياء الله، والله تعالى وليُّهم.

قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾.

وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾.

﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض﴾،

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ، وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾.

فهذه النصوص كلها ثبت فيها موالاة المؤمنين بعضهم لبعض، وأنهم أولياء الله، وأن الله وليهم ومولاهم.

فالله يتولى عبادة المؤمنين؛ فيحبُّهم ويحبُّونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له ولياً؛ فقد بارزه بالمحاربة.

وهذه الولاية من رحمته وإحسانه، ليست كولاية المخلوق للمخلوق
لحاجة إليه .

قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ
فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ وَكَبِّرُهُ تَكْبِيرًا﴾ .

فالله تعالى ليس له وليٌّ من الذَّلِّ، بل لله العزة جميعاً؛ خلاف الملوك
وغيرهم، ممَّن يتولاه لذلِّه وحاجته إلى وليٍّ ينصره .

والولاية أيضاً نظير الإيمان، وتكون كاملة وناقصة؛ فالكاملة تكون
للمؤمنين المتقين؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا
هُمْ يَحْزَنُونَ، الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ. لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي
الْآخِرَةِ﴾ .

فالولاية لمن كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون، وهم أهل الوعد
المذكور في الآيات الثلاث، وهي عبارة عن موافقة الولي الحميد في محابِّه
ومساخطه .

فوليُّ الله: هو مَنْ والى الله بموافقته في محبوباته والتقرب إليه
بمرضاته، وهؤلاء كما قال تعالى فيهم: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا.
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾؛ فالمتَّقون يجعلُ اللهُ لهم مخرجاً مما ضاق
على الناس، ويرزقهم من حيث لا يحتسبون، فيدفع الله عنهم المضار،
ويجلب لهم المنافع، ويُعطيهم الله أشياء يطولُ شرحها .

وقوله: «وأكرمهم عند الله أطوعهم وأتبعهم للقرآن» أراد: أكرم
المؤمنين هو الأطوعُ لله، والأتبع للقرآن، وهو الأتقى، والأتقى هو الأكرم .

قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ .

وعن النبي ﷺ؛ أنه قال: «لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي

على عربي، ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على أبيض؛ إلا بالتقوى،
الناس من آدم، وآدم من تراب».

فإنَّ التفضيل عند الله بالتقوى وحقائق الإيمان، لا بفقرٍ ولا غنى.
وقال رحمه الله تعالى: (وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ
الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ).

الشرح: وهذا من كمال الإيمان، وتمام العبودية؛ فإنَّ العبادة تتضمن
كمال المحبة ونهايتها؛ فمحبة رسل الله وأنبيائه وعباده المؤمنين من
محبة الله؛ فإنَّ المحب يُحبُّ ما يُحبُّ محبوبه، ويبغض ما يُبغض، ويرضى
لرضائه، ويبغض لبغضه.

واللهُ تعالى يحبُّ المحسنين، ويحبُّ المتقين، ويحبُّ الثَّوابين، ويحبُّ
المتطهرين، ونحن نحبُّ من أحبه الله.

واللهُ لا يحبُّ الخائنين، ولا يحبُّ المفسدين، ولا يحبُّ المستكبرين،
ونحن لا نحبُّهم أيضاً، ونبغضهم؛ موافقةً له سبحانه وتعالى.

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ؛ وَجَدَ حَلَاوَةَ
الإيمان: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ كَانَ يَحِبُّ الْمَرْءَ
لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَمَنْ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا
يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ».

فالمحبةُ التامةُ مستلزمة لموافقة المحبوب في محبوه ومكروهه،
وولايته وعداوته.

ومن المعلوم أنَّ من أحبَّ الله المحبة الواجبة؛ فلا بدَّ أن يُبغض
أعداءه، ولا بدَّ أن يحبَّ ما يحبه من جهادهم؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ
يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾، والحب والبغض

بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر؛ فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية
وسبب العداوة، والحب والبغض، فيكون محبوباً من وجه، ومبغوضاً من
وجه، والحكم للغالب. اهـ.

فصل في الحكم بما أنزل الله

قال ابن أبي العز شارب الطحاوية: «وهنا أمر يجب أن تُفطن له، وهو أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفراً ينقل عن الملة، وقد يكون معصية كبيرة أو صغيرة، ويكون كفراً: إما مجازياً، وإما كفراً أصغر، على القولين المذكورين، وذلك بحسب حال الحاكم: فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب، وأنه مخير فيه، أو استهان به، مع تيقنه أنه حكم الله؛ فهذا كفر أكبر، وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه، مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة؛ فهذا عاصٍ، ويسمى كافراً كفراً مجازياً أو كفراً أصغر، وإن جهل حكم الله فيها، مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطائه؛ فهذا مخطيء، له أجرٌ على اجتهاده، وخطؤه مغفور».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى»: «ليس لأحد أن يحكم بين أحد من خلق الله؛ لا بين المسلمين، ولا الكفار، ولا الفتيان، ولا رماة البندق، ولا الجيش، ولا الفقراء، ولا غير ذلك؛ إلا بحكم الله ورسوله، ومن ابتغى غير ذلك؛ تناوله قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾؛ فيجب على المسلمين أن يحكِّموا الله ورسوله في كل ما شجر بينهم...».

وقال أيضاً: «وولي الأمر إن عرف ما جاء به الكتاب والسنة؛ حكم بين

الناس به، وإن لم يعرفه وأمكنه أن يعلم ما يقول هذا وما يقول هذا، حتى يعرف الحق؛ حكم به، وإن لم يمكنه لا هذا ولا هذا؛ ترك المسلمين على ما هم عليه، كل يعبد الله على حسب اجتهاده، وليس له أن يلزم أحداً بقبول قول غيره، وإن كان حاكماً.

وإذا خرج ولاية الأمور عن هذا؛ فقد حكموا بغير ما أنزل الله، ووقع بأسهم بينهم؛ قال النبي ﷺ: «ما حكم قوم بغير ما أنزل الله؛ إلا وقع بأسهم بينهم».

وهذا من أعظم أسباب تغيير الدول؛ كما قد جرى مثل هذا مرة بعد مرة في زماننا وغير زماننا.

ومن أراد الله سعادته؛ جعله يعتبر ما أصاب غيره، فيسلك مسلك من أيدى الله ونصره، ويجتنب مسلك من خذله الله وأهانته؛ فإن الله يقول في كتابه: ﴿وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾. الذين إن مكثناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور.

فقد وعد الله بنصر من ينصره، ونصره هو نصر كتابه ودينه ورسوله، لا نصر من يحكم بغير ما أنزل الله ويتكلم بما لا يعلم؛ فإن الحاكم إذا كان ديناً، لكنه حكم بغير علم؛ كان من أهل النار، وإن كان عالماً، لكنه حكم بخلاف الحق الذي يعلمه؛ كان من أهل النار، وإذا حكم بلا عدل ولا علم؛ كان أولى أن يكون من أهل النار.

وهذا إذا حكم في قضية معينة لشخص، وأما إذا حكم حكماً عاماً في دين المسلمين. فجعل الحق باطلاً والباطل حقاً، والسنة بدعة والبدعة سنة، والمعروف منكراً والمنكر معروفاً، ونهى عما أمر الله به ورسوله، وأمر بما

نهى الله عنه ورسوله ؛ فهذا لون آخر، يحكم فيه رب العالمين، وإله المرسلين، مالك يوم الدين، الذي ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، ﴿الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾.

والحمد لله رب العالمين، صلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

فصل في عدم الخروج على الأئمة

قال الطحاوي رحمه الله: (ولا نرى السَّيْفَ على أَحَدٍ من أُمَّةٍ محمدٍ ﷺ؛
إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ. ولا نرى الخُرُوجَ على أئِمَّتِنَا ووُلاةِ أُمُورِنَا، وإنْ
جاروا، ولا ندعوا عَلَيْهِم، ولا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، ونرى طَاعَتَهُمْ مِنْ
طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَرِيضَةً، ما لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَندعوا لَهُمْ بِالصَّلاحِ
والمُعافاةِ).

الشرح: في الصحيح عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «لا يَحِلُّ دَمُ امرئٍ مسلمٍ
يشهد أن لا إله إلا الله وإني رسول الله؛ إلا بإحدى ثلاث: الثَّيْبُ الزَّاني،
والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة».

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي
الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «مَنْ أَطَاعَنِي؛ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ،
وَمَنْ عَصَانِي؛ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ؛ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعِصِ
الْأَمِيرَ؛ فَقَدْ عَصَانِي».

وعن إبي ذرٍّ رضي الله عنه؛ قال: «إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ،
وإن كان عبداً حبشياً مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ».

وفي «الصحيحين» أيضاً: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحبَّ
وكره؛ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ؛ فلا سَمْعَ ولا طاعة».

وعن عوف بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «خيار

أُثْمِتُمْ الذي تحبُّونهم ويحبُّونكم، وتصلُّون عليهم ويصلُّون عليكم، وشرار أُمْتِك الذي تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم». فقلنا: يا رسول الله! أفلا نناذبهم بالسيف عن ذلك؟ قال: «لا؛ ما أقاموا فيكم الصلاة. إلا مَنْ ولي عليه والٍ، فراه يأتي شيئاً من معصية الله؛ فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزع يداً من طاعة».

فقد دلَّ الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر، ما لم يأمرُوا بمعصية، فتأملْ قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾؛ كيف قال: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، ولم يقل: وَأَطِيعُوا أولي الأمر منكم؛ لأن أولي الأمر لا يُفَرِّدون بالطاعة، بل يُطاعون فيما هو طاعة الله ورسوله.

وأما لزوم طاعتهم وإن جازُوا؛ فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور؛ فإن الله تعالى ما سلَّطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل؛ فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل:

قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم؛ فليتركوا الظلم.

ا هـ.

فصل في الميثاق

قال الطحاوي: (والميثاق الذي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ).

الشرح: قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾.

أخبر سبحانه أنه استخرج ذرية بني آدم من أصلابهم؛ شاهدين على أنفسهم أن الله ربهم ومليكنهم، وأنه لا إله إلا هو.

وقد وردت أحاديث في أخذ الذرية من صلب آدم عليه السلام، وتمييزهم إلى أصحاب اليمين وإلى أصحاب الشمال، وفي بعضها الإشهاد عليهم بأن الله ربهم:

فمنها: ما رواه الإمام أحمد عن ابن عباس عن النبي ﷺ؛ قال: «إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم عليه السلام بنعمان (يعني: عرفة)، فأخرج من صلبه كل ذرية ذراها، فنثرها بين يديه، ثم كلمهم قُبلاً؛ قال: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قالوا: بلى شهدنا...» إلى آخر الآية.

وروى الإمام أحمد أيضاً عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ؛ قال: «يُقَالُ للرجال من أهل النار يوم القيامة: أَرَأَيْتَ لو كان لك ما على الأرض من شيء؛ أَكُنْتَ مُفْتَدِياً بِهِ؟ قال: فيقول: نعم. قال: فيقول: قد أردت منك أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي شيئاً، فأبيت إلا أن تشرك بي شيئاً».

وأخرجه في الصحيحين أيضاً.

فصل في الإسراء والمعراج

قال الطحاوي رحمه الله: (والمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَعُجِرَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقْظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى، مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى، فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى).

الشرح: المعراج: من العُروج؛ إي: الآلة التي يُعرج فيها؛ أي: يُصعد، وهو بمنزلة السُّلَّم، لكن لا يُعلم كيف هو، وحكمه كحكم غيره من المغيّبات؛ نُؤمن به، ولا نشتغل بكيفيته.

وقد أسرى بالنبي ﷺ وعُرجَ بشخصه في اليقظة. وإنَّ الإسراء كان مرّةً واحدةً بمكة بعد البعثة قبل الهجرة بسنة.

وكان من حديث الإسراء: أنه صلى الله عليه وآله وسلم أسري بجسده في اليقظة على الصحيح، من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، راكباً على البراق، صحبه جبرائيل عليه السلام، فنزل هناك، وصلى بالأنبياء إماماً، وربط البراق بحلقة باب المسجد.

ثم عُرجَ به من بيت المقدس تلك الليلة إلى السماء الدنيا، ثم عُرجَ به إلى السماء الثانية، ثم إلى الثالثة والرابعة حتى السابعة، ورأى هناك عدداً من الأنبياء، ثم رُفِعَ إلى سدره المنتهى، ثم رفع له البيت المعمور، فأوحى إلى عبده ما أوحى، وفرض الله عليه خمسين صلاةً، فرجع حتى مرَّ على موسى، فقال: بِمَا أَمَرْتُ؟ قال بخمسين صلاةً. فقال: إن أمتك لا تطيق ذلك؛ ارجعْ إلى ربك؛ فأسأله التخفيف لأمتك. فوضع عنه عشراً، ثم نزل حتى أتى

موسى، فأخبره، فقال: ارجع إلى ربك؛ فاسأله التخفيف، فلم يزل يتردد بين موسى وبين الله تبارك وتعالى، حتى جعلها خمساً، فأمره موسى بالرجوع، وسؤال التخفيف، فقال: قد استحييتُ من ربي، ولكن أَرْضَى وأسلم. فلَمَّا نفذَ نادى منادٍ: قد أمضيت فريضتي، وخففتُ عن عبادي.

وفي رؤيته صلى الله عليه وآله وسلم رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ اختلاف، والصحيح أنه رآه بقلبه، ولم يره بعين رأسه.

ومما يدل على أن الإسراء بجسده في اليقظة: قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾، والعبد عبارة عن مجموع الجسد والروح؛ كما أن الإنسان اسم لمجموع الجسد والروح، هذا هو المعروف عند الإطلاق، وهو الصحيح، فيكون الإسراء بهذا المجموع، ولا يمتنع ذلك عقلاً، ولو جاز استبعاد صعود البشر؛ لجاز استبعاد نزول الملائكة، وذلك يؤدي إلى إنكار النبوة، وهو كفر.

فإن قيل: فما الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدس أولاً؟

فالجواب — والله أعلم —: إن ذلك كان إظهاراً لصدق دعوى الرسول ﷺ المعراج حين سأله قريش عن نعت بيت المقدس، فنعتهم لهم، وأخبرهم عن غيرهم التي مر عليها في طريقه، ولو كان عروجه إلى السماء من مكة؛ لما حصل ذلك؛ إذ لا يمكن إطلاعهم على ما في السماء لو أخبرهم عنه؛ وقد اطلعوا على بيت المقدس، فأخبرهم بنعته.

وفي حديث المعراج دليل على ثبوت صفة علو الله تعالى من وجوه لمن تدبره، وبالله التوفيق. اهـ.

فصل في أشراط الساعة

قال الطحاوي رحمه الله: (وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ؛ مِنْ: خُرُوجِ الدَّجَالِ، وَنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا).

قال الشارح: عن حذيفة بن أسيد؛ قال: اطلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر الساعة، فقال: «ما تذاكرون؟» قالوا: نذكر الساعة. فقال: «إنها لن تقوم حتى تَرَوْنَ قبلها عشرَ آيات، فذكر: الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى بن مريم، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسفٌ بالشرق، وخسفٌ بالمغرب، وخسفٌ بجزيرة العرب، وآخر ذلك نارٌ تخرج من اليمن، تطرد الناس إلى محشرهم». رواه مسلم.

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ قال: ذكر الدجال عند النبي ﷺ، فقال: إن الله لا يخفى عليكم، إن الله ليس بأعور، وأشار بيده إلى عينه، وإن المسيح الدجال أعورٌ عين اليمنى، كأنَّ عينه عنبٌ طافية.

وروى البخاري وغيره عن إبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده؛ ليوشكنَّ أن ينزلَ فيكم ابنُ مريمَ حَكَمًا عدلاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيضُ المال، حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدةُ خيراً من الدنيا وما فيها». ثم يقول أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٥٩].

وأحاديث الدجال وعيسى بن مريم عليه السلام ينزل من السماء ويقتله، ويخرج يأجوج ومأجوج في أيامه بعد قتله الدجال، فيهلكهم الله أجمعين في ليلة واحدة ببركة دعائه عليهم... يضيق هذا المختصر عن بسطها.

وأما خروج الدابة وطلوع الشمس من المغرب؛ فقال تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾.

وروى البخاري عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا رآها الناس؛ آمن من عليها؛ فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل».

وروى مسلم عن عبد الله بن عمرو؛ قال: حفظت من رسول الله ﷺ حديثاً لم أنسه بعد، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ أَوَّلَ الْآيَاتِ خُرُوجاً طُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجَ الدَّابَّةِ عَلَى النَّاسِ ضَحَى، وَأَيُّهُمَا مَا كَانَتْ قَبْلَ صَاحِبَتِهَا؛ فَالْأُخْرَى عَلَى إِثْرِهَا قَرِيباً»؛ أي: أول الآيات التي ليست مألوفة، وإن كان الدجال ونزول عيسى عليه السلام من السماء قبل ذلك، وكذلك خروج يأجوج ومأجوج، كل ذلك أمور مألوفة؛ لأنهم بشر، مشاهدة مثلهم مألوفة، وأما خروج الدابة بشكل غريب غير مألوف، ثم مخاطبتها الناس، ووسمها إياهم بالإيمان أو الكفر؛ فأمر خارج عن مجاري العادات، وذلك أول الآيات الأرضية، كما أنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا عَلَى خِلَافِ عَادَتِهَا الْمَأْلُوفَةُ أَوَّلُ الْآيَاتِ السَّمَاوِيَةِ. اهـ.

فصل في الجنة والنار

قال الطحاوي رحمه الله تعالى: (والجَنَّةُ والنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لَا تَفْنِيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَذَابًا مِنْهُ، وَكُلُّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ لَهُ، وَصَائِرُ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ، وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ).

الشرح: أما قوله: «إِنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ»؛ فاتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل أهل السنة على ذلك.

فمن نصوص الكتاب: قوله تعالى عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾، وعن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾، ﴿إِنْ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا. لِلطَّاغِينَ مَابَأْ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى. عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى. عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾.

وقد رأى النبي ﷺ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى، ورأى عندها جَنَّةَ الْمَأْوَى؛ كما في «الصحاحين» من حديث أنس رضي الله عنه في قصة الإسراء، وفي آخره: «ثم انطلق بي جبرائيل، حتى أتى سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى، فغشيها ألوان لا أدري ما هي». قال: «ثم دخلت الجنة؛ فإذا هي جنابذ اللؤلؤ، وإذا ترابها المسك».

وقوله: «لَا تَفْنِيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ»: هذا قول جمهور الأئمة من السلف والخلف.

فأما أبدية الجنة، وأنها لا تَفْنَى ولا تَبِيدُ؛ فهذا مما يُعلم بالضرورة أن رسول الله ﷺ أخبر به.

قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾؛ أي: إلا مدة مقامهم في القبور والموقف.

وقال ابن جرير الطبري: إن الله تعالى لا خلف لوعده، وقد وصل الاستثناء بقوله: ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾؛ أي: غير مقطوع، وعلى كل تقدير؛ فهذا الاستثناء من المتشابه، وقوله: ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾: محكم، فنأخذ بالمحكم، وندع المتشابه إلى عالمه.

وقوله تعالى: ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾.

وقد أكد الله خلود أهل الجنة بالتأيد في عدة مواضع من القرآن، وأخبر أنهم: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾، وهذا الاستثناء منقطع، وإذا ضممته إلى الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾؛ تبين أن المراد من الآيتين استثناء الوقت الذي لم يكونوا فيه في الجنة من مدة الخلود؛ كاستثناء الموتة الأولى من جملة الموت؛ فهذه مودة تقدمت على حياتهم الأبدية، وذلك مفارقة للجنة تقدمت على خلودهم فيها.

والأدلة من السنة على أبدية الجنة ودوامها كثيرة؛ كقوله ﷺ: «مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يَنْعَمُ وَلَا يَبْئَسُ، وَيَخْلُدُ وَلَا يَمُوتُ»، وقوله ﷺ: «يُنَادِ مُنَادٌ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ! إِنَّ لَكُمْ أَنْ تَصِحُّوا فَلَا تَسْقُمُوا أَبَدًا، وَأَنْ تَشَبُّوا فَلَا تَهْرَمُوا أَبَدًا، وَأَنْ تَحْيُوا فَلَا تَمُوتُوا أَبَدًا»، وفي حديث ذبح الموت بين الجنة والنار: «يَقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ! خَلُودٌ فَلَا مَوْتَ، يَا أَهْلَ النَّارِ! خَلُودٌ فَلَا مَوْتَ».

وأما أبدية النار ودوامها؛ فإن الله تعالى يُخْرِجُ مِنْهَا مَنْ شَاءَ؛ كما ورد في السنة، ويُبْقِي فِيهَا الْكَافِرَ بَقَاءً لَا انْقِضَاءَ لَهُ.

ومن أدلة بقائها وعدم فنائها: قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾، ﴿لَا يُقْتَرُّ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾، ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾، ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾، ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾.

وقد دلت السنة المستفيضة أنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وأحاديث الشفاعة صريحة في خروج عصاة الموحدين من النار، وأن هذا حكمٌ مختصٌّ بهم، فلو خرج الكفار منها؛ لكانوا بمنزلتهم، ولم يختصَّ الخروج بأهل الإيمان.

وبقاء الجنة والنار ليس لذاتهما، بل بإبقاء الله لهما.

وقوله: «وخلق لهما أهلاً» قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنسِ﴾، وقال ﷺ: «إن الله خلق للجنة أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم»، رواه مسلم وأبو داود والنسائي.

وقوله: «فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه...» إلى آخره مما يجب أن يعلم أن الله تعالى لا يمنع الثواب إلا إذا منع سببه، وهو العمل الصالح؛ فإنه: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾، كذلك لا يعاقب أحداً إلا بعد حصول سبب العقاب؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾، وهو سبحانه المعطي المانع، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، لكن إذا منَّ على الإنسان بالإيمان والعمل الصالح؛ فلا يمنعه موجب ذلك أصلاً، بل يُعطيه من الثواب والقرب ما لا عين رأت ولا

أذن سمعت ولا خطرَ على قلب بشر، وحيث منعه ذلك؛ فلانتفاء سببه، وهو العمل الصالح.

ولا ريب أنه يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، لكن ذلك حكمةٌ منه وعدلٌ؛ فمنعه للأسباب التي هي الأعمال الصالحة من حكمته وعدله، وأما المسببات بعد وجود أسبابها؛ فلا يمنعها بحال، إذا لم تكن أسباباً غير صالحة: إما لفساد في العمل، وإما لسبب يعارض موجبته ومقتضاه، فيكون ذلك لعدم المقتضي، أو لوجود المانع.

وإذا كان منعه وعقوبته من عدم الإيمان والعمل الصالح، وهو لم يعط ذلك ابتلاءً وابتداءً إلا حكمةً منه وعدلاً؛ فله الحمد في الحالين، وهو المحمود على كل حال، كل عطاء منه فضل، وكل عقوبة منه عدل؛ فإن الله تعالى حكيم، يضع الأشياء في مواضعها التي تصلح لها؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾، وكما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾، ونحو ذلك. اهـ.

فصل في ذم الكلام

ووجوب التسليم لنصوص الكتاب والسنة

قال الطحاوي رحمه الله تعالى: (ولا تُثَبِّتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ).

الشرح: أي: لا يثبت إسلام من لم يسلم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترض عليها ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه.

روى البخاري عن الإمام محمد بن شهاب الزهري رحمه الله؛ أنه قال: «مِنَ اللَّهِ الرِّسَالَةُ، وَمِنَ الرِّسُولِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ».

وهذا كلامٌ جامعٌ نافعٌ.

وقال الطحاوي: (فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهَمُّهُ؛ حَاجَبُهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ).

الشرح: هذا تقريرٌ للكلام الأول، وزيادة تحذير أن يُتَكَلَّمُ في أصول الدِّين — بل وفي غيرها — بغير علم.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ. ثَانِي عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «ما ضلَّ قومٌ بعد هدى كانوا عليه؛ إلا أوتوا

الجدل، (ثم تلا): ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾ [الزخرف: ٥٨]. رواه الترمذي، وقال: حديث حسن.

ولا شك أن من لم يسلم للرسول؛ نقص توحيده؛ فإنه يقول برأيه وهواه، ويقلد ذا رأي وهوى بغير هدى من الله، فينقص من توحيده بقدر خروجه عما جاء به الرسول؛ فإنه قد اتَّخَذَهُ في ذلك إلهًا غير الله.

قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾؛ أي: عبد ما تهواه نفسه.

وإنما دخل الفساد في العالم من ثلاث فرق؛ كما قال عبد الله بن

المبارك رحمة الله عليه:

رَأَيْتُ الدُّنُوبَ تُمِيتُ الْقُلُوبَ وَقَدْ يُورِثُ الدُّلَّ إِذْمَانُهَا
وَتَرَكْتُ الدُّنُوبَ حَيَاةَ الْقُلُوبِ وَخَيْرٌ لِنَفْسِكَ عِضْيَانُهَا
وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ وَأَحْبَارُ سَوَاءٍ وَرُهْبَانُهَا

فالملوك الجائرة يعترضون على الشريعة بالسياسات الجائرة،

ويعارضونها بها، ويقدمونها على حكم الله ورسوله.

وأحبار السوء، وهم العلماء الخارجون عن الشريعة، بآرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليل ما حرم الله ورسوله، وتحريم ما أباحه، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وإطلاق ما قيده، وتقييد ما أطلقه... ونحو ذلك.

والرهبان، وهم جهال المتصوفة، المعترضون على حقائق الإيمان والشرع بالأذواق والمواجيد والخيالات والكشوفات الباطلة الشيطانية، المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذي شرعه على لسان نبيه ﷺ، والتعوض عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان وحظوظ النفس.

فقال الأولون: إذا تعارضت السياسة والشرع؛ قدمنا السياسة!

وقال الآخرون: إذا تعارض العقل والنقل؛ قدمنا العقل.

وقال أصحاب الذوق: إذا تعارض الذوق والكشف وظاهر الشرع؛
قدمنا الذوق والكشف.

ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله
وكلام رسوله ﷺ، ويحصل من كلام المتحيرين، بل الواجب أن يجعل ما
قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقله، ويعرف برهانه ودليله
العقلي والخبري السمعي، ويعرف دلالة على هذا وهذا، ويجعل أقوال
الناس التي توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحابها: هذه الألفاظ
تحتل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول؛ قبل، وإن أرادوا بها
ما يخالفه؛ رد.

وسبب الإضلال الإعراض عن تدبر كلام الله ورسوله، والاشتغال بكلام
اليونان والآراء المختلفة، وإنما سمي هؤلاء أهل الكلام؛ لأنهم لم يفيدوا
علماً لم يكن معروفاً، وإنما أتوا بزيادة كلام قد لا يفيد» اهـ.

وقال الطحاوي أيضاً: (فَيَتَذَبَذَبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّضْدِيقِ
وَالْتَكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوسَّساً تَائِهًا، شَاكًّا زَائِغًا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا،
وَلَا جَاهِدًا مُكْذِبًا).

الشرح: هذه الحالة حال كل من عدل عن الكتاب والسنة إلى علم
الكلام المذموم، أو أراد أن يجمع بينه وبين الكتاب والسنة، وعند التعارض
يتأول النص ويردّه إلى الرأي والآراء المختلفة، فيؤول أمره إلى الحيرة
والضلال والشك.

قال أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي صنفه «أقسام
اللذات»: «لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية؛ فما رأيته تشفي
عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في

الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، ﴿وإِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾،
وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾.

ثم قال: «ومن جرَّب مثل تجربتي؛ عرف مثل معرفتي».

وقال أبو المعالي الجويني: «يا أصحابنا! لا تشتغلوا بالكلام، فلو
عرفت أنَّ الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ؛ ما اشتغلت به».

وقال عند موته: «قد خضتُ البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام
وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن؛ فإن لم يتداركني ربي
برحمته؛ فالويل لابن الجويني، وها أنا ذا أموتُ على عقيدة أُمِّي (أو قال:
على عقيدة عجائز نيسابور)».

ومن يصل إلى مثل هذه الحالة، إن لم يتداركه الله برحمته، وإلا
تزدق.

قال الشافعي رحمه الله: «حكمي في أهل الكلام: أن يضربوا بالجريد
والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب
والسنة وأقبل على الكلام».

وقال: «لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت مسلماً يقوله،
ولأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه — ما خلا الشرك بالله — خيرٌ له من أن
يبتلى بالكلام». اهـ.

وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائز، فيقر بما
أقروا، ويعرض عن تلك الدقائق المخالفة لذلك، التي كان يقطع بها، ثم
تبيِّن له فسادها، أو لم يتبين له صحتها، فيكونون في نهاياتهم — إذا سلموا
من العذاب — بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب. اهـ.
